

الْخُلَاصَةُ

لِمَا وَرَدَ عَنِ الْمُفَسِّرِينَ

فِي بَيَانِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾

(عَرَضٌ وَتَحْلِيلٌ)

إِعْدَادُ :

د. عَلِيِّ بْنِ حُمَيْدٍ السَّنَانِيِّ

الْأَسْتَاذُ الْمُسَاعِدُ فِي كَلِّةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي الْجَامِعَةِ

المقدمة

الحمد لله ذي الفضل والإنعام والعزة التي لا ترام والقوة التي لا تضام، الموجد لخلقه من العدم المتفضل على من شاء منهم بوافر النعم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له عدد ما خفى الجنان ونطق اللسان وأشرق القمران، والصلاة والسلام على قدوة الأنام وأفضل من عبد ربه واستقام، وعلى آله وصحبه النجباء الكرام وعلى من سار على نهجهم واستقام، وبعد:

فإن تفسير كلام الله تعالى من أجل العلوم قدراً وأعلامها منزلاً وأرفعها مكاناً، وما ذلك إلا لشرف موضوعه الذي هو كلام الله تعالى أشرف الكلام وأصدق، ولسمو غايته والغرض منه، فالناس جميعاً على مر العصور والأزمان بحاجة ماسة إلى هذا العلم الذي يضيء للأمة طريقها ويعالج مشاكلها ويمهد لكماها العاجل والآجل.

سبب اختيار الموضوع:

رغبت في الكتابة عن هذا الموضوع لأن في هذا العمل خدمة لكتاب الله تعالى وتجلية لمعنى آية كريمة من آيات هذا الكتاب العزيز، وإزالة للبس عن فهمها، وذلك أن هذه الآية الكريمة: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(١) قد أخطأ فهمها الكثير من الناس فحملوها ما لا تحمل وتعدوا بمعناها خلاف ما هو عليه، فاستدلوا بها على أمور لا دلالة عليها من الآية - حسبما يظهر لي - و من ذلك مسألة التقريب بين الأديان والتهوين من مسألة الكفر بوجه عام، فربما فهم البعض من هذه الآية وما جاء

(١) البقرة (٢٥٦)

في معناها من الآيات التي فيها بيان شيء من حكمته تعالى وقضائه في إضلال من شاء من عباده عدلاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١) وكقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(٣). وما جاء في هذا المعنى من الآيات الكريمة، فرمما أخذ البعض من ظواهر هذه الآيات دليلاً على التقاعس عن دعوة الناس إلى الدين الحق بحجة أنه يجوز إقرار الناس على معتقداهم، أو لأنه قد قام الدليل على عدم جدوى دعوة بعضهم لأن الله تعالى كتب عليهم الشقاء، فلم إذا تبذل الجهود وتسخر الطاقات بلا جدوى!!، وربما هون البعض لأجل هذا الفهم الخاطئ من شأن الردة، طالما اعتقد خطأ أن مسألة الإيمان والكفر مبناها على الاختيار، وأن الناس قد فوّض إليهم الأمر في هذه المسألة اعتماداً على ظواهر بعض الآيات الكريمة كقوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ۚ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ ۚ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾^(٤) وما إلى ذلك مما آل إلى تمييع العقيدة.

هذا ومن المعلوم أيضاً أن من توسع في الحرية بلا ضوابط قد اعتمد كذلك على ظواهر بعض الآيات ومنها هذه الآية، دونما بيان لضوابط الحرية وبيان أن الخيرة النامة إنما هي لله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ خَلَقَ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَنَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(٥) وقال تعالى

(١) البقرة (٦)

(٢) يونس (٩٦/٩٧)

(٣) الكهف (٢٩)

(٤) القصص (٦٨)

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١) وكفوله تعالى وتقدس: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا^(٢) وغير ذلك من الآيات التي فيها بيان أن الله تعالى هو الأعلم والأحكم، وأن الحرية بلا ضوابط شرعية تقود إلى البهيمية، وأنها سبيل إلى الانفلات من الضوابط والقيود الشرعية. لهذا أحسبت أن أوجز ما جاء عن أهل العلم في معنى هذه الآية الكريمة، وأبرز المعنى الصحيح لمعناها بحسب المستطاع بإذن الله، والله تعالى أسأل العون التوفيق والسداد.

خطة البحث:

يتكوّن البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة: وقد بينت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره وبيان خطة البحث ومنهجي في كتابة البحث.

المبحث الأول: عرض موجز للتفسير التحليلي للآية الكريمة، وتحتة مطلبان: المطلب الأول: آراء المفسرين في توجيّه: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ من حيث إفادة الإخبار أو النهي.

المطلب الثاني: شرح مفردات الآية الكريمة.

المبحث الثاني: دراسة أقوال المفسرين في من عناهم الله تعالى بقوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ مع بيان الراجح من الأقوال، وتحتة تمهيد وثلاثة مطالب: التمهيد: ما ورد عن المفسرين في معنى الآية من حيث الجملة، وهل المعنى بها خاص أو عام.

(١) النور (١٩)

(٢) الأحزاب ٣٦.

المطلب الأول: القائلون بأن الآية محكمة.

المطلب الثاني: القائلون بأن الآية منسوخة.

المطلب الثالث: المناقشة وبيان الراجح.

المبحث الثالث: المستدلون بالآية على التفويض والرد عليهم. وتحت تهديد ومطلبان:

التمهيد: دين الإسلام هو خاتمة الشرائع السابقة ولا يقبل دين سواه.

المطلب الأول: القائلون بالتفويض ودليلهم.

المطلب الثاني: أقوال المحققين في الرد على القائلين بالتفويض.

الخاتمة: وتضمنت أهم نتائج البحث.

منهجي في كتابة البحث:

- جعلت الآية الكريمة في بداية الصفحة بين قوسين مزهرين مكتوبة بالرسم العثماني.

- توثيق الأقوال الواردة عن المفسرين بالرجوع إلى كتب التفاسير المعتمدة.

- عزو الآيات إلى سورها بذكر اسم السورة ورقم الآية.

- تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها المعتبرة، باختصار.

- التعريف بالمفردات اللغوية والغريب بالرجوع إلى الكتب المختصة.

- أحياناً أورد في الهامش خلاصة للأقوال في بعض المسائل زيادة في الإيضاح وكرهاً للإطالة.

- تذييل البحث بفهارس علمية تقرب محتواه، مع إيراد ما يقتضيه مقام الإيضاح بحسب الحاجة.

المبحث الأول: عرض موجز للتفسير التحليلي للآية الكريمة

قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(١) وتحته مطلبان:

المطلب الأول: توجيه الأقوال في معنى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾

من حيث إفادة الإخبار أو النهي

ذهب بعض المفسرين إلى أن قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ خبر في اللفظ والمعنى، أي خبر محض، وأن "لا" في الآية الكريمة نافية، أي لا يتصور أن يكون في الدين إكراه؛ لأنه بين واضح جلي دلائله وبراهينه واضحة معالمة، وهذا ما عليه أكثر المفسرين، قالوا: والمراد بالدين هنا المعتقد والملة فليس في ذلك إكراه،^(٢) قال الإمام ابن كثير رحمه الله: من هداه الله للإسلام وشرح صدره ونور بصيرته دخل في الدين على بينة ومن أعمى الله قلبه وختم على سمعه وبصره فإنه لا يفيد الدخول فيه مكرهاً مقسوراً^(٣).

وقال الألوسي: قوله تعالى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ جملة مستأنفة جيء بها إثر بيان دلائل التوحيد للإيذان بأنه لا يتصور الإكراه في الدين لأنه في الحقيقة

(١) البقرة (٢٥٦)

(٢) وهو مال إليه ابن عطية كما في المحرر الوجيز ٢/٢٨٠، ونقل ابن عرفة عنه ولم أجد في النسخة التي بين يدي قال: والظاهر عندي أنها على ظاهرها ويكون خيراً في اللفظ والمعنى ويكون المراد: إنه ليس في الاعتقاد إكراه، وهو أولى من قول من جعلها خيراً في معنى النهي وانظر تفسير ابن عرفة عند هذه الآية.

(٣) انظر تفسير ابن كثير ص/٢٠٧.

إلزام الغير فعلاً لا يرى فيه خيراً يحمله عليه، والدين خير كله، والجملة على هذا خير باعتبار الحقيقة ونفس الأمر، وأما ما يظهر بخلافه فليس إكراهاً حقيقاً، وجوزوا أن تكون إخباراً في معنى النهي أي لا تكرهوا في الدين وتجبروا عليه أحداً^(١)، وقال السعدي رحمه الله: يخبر تعالى أن لا إكراه في الدين لعدم الحاجة إلى الإكراه عليه، لأن الإكراه لا يكون إلا على أمر خفي غامض، أما هذا الدين القويم والصراط المستقيم فقد تبينت أعلامه للعقول^(٢)، وهذا الرأي هو ما بدأ به جملة المفسرين^(٣).

(١) تفسير الألوسي ١٣/٢.

(٢) انظر تفسير السعدي ٣١٦/١.

(٣) انظر تفسير البغوي ٣١٤/١ وتفسير البيضاوي ١٣٥/١، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود عند هذه الآية، وغيرهم. وبعد أن ذكره ابن كثير ص ٢٠٧ شرع رحمه الله بعد ذلك في إيراد أقوال المفسرين فيمن عناهم الله بأنهم لا يكرهون، وهذا الذي قاله ابن كثير رحمه الله تعالى وغيره من المفسرين يؤول إلى أنه ليس لأحد أن يكره أحداً على قبول الدين والإيمان به بقناعة قلبية، بل الذي يقدر على قذف الإيمان في قلوب العباد هو رب العباد سبحانه وتعالى، والأدلة على هذا كثيرة معلومة قال تعالى ﴿وَمَنْ يُرِدْ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾^(١)، وقد ورد في الحديث الشريف قوله ﷺ: "ما من نبي إلا وقد أوتي من البينات مثله آمن عليه البشر" متفق عليه، إذا قد ظهر الحق جلياً لمن كان مريداً للحق وأراد الله به خيراً، أما من كان معانداً فإن هذا البيان لم يزد إلا بعداً كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۖ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ يونس (٩٧/٩٦) إذا لا يتصور مع وضوح شرائع الإسلام إكراه أحد، لكن هذا الوضوح وهذا البيان الساطع لا يخول لمن رفض القبول لهذا الدين إن يقر على حاله وأن يترك على ما هو عليه ما لم يظهر الرضا الكامل والإذعان لشرائع الإسلام ظاهراً، فمعلوم أن المخالفين على قسمين منهم من له كتاب أو =

بينما: يرى البعض الآخر من المفسرين أن هذه الآية خبر في معنى النهي،
وحينئذ تكون "لا" في قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ ناهية، وهو ما مال إليه
الإمام الطبري رحمه الله قال:

قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ معناه: لا يكره أحد في دين الإسلام
عليه وإنما دخلت الألف واللام في "الدين" تعريفاً للدين الذي عفى الله تعالى
بقوله ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ وأنه هو دين الإسلام، وقد يحتمل أن يكون
أدخلتا أي الألف واللام عقيباً من الهاء المنوية في الدين، فيكون المعنى: ... وهو
العلي العظيم لإكراهه في دينه.. وهو الأشبه^(١).

المطلب الثاني: شرح مفردات الآية الكريمة بإيجاز

قوله تعالى ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ هذا مما أيد به البعض الرأي
الأول، أي قد وضع الحق من الباطل^{(٢)(٣)}.

= شبه كتاب كأهل الكتاب ومن في حكمهم فهؤلاء يقرون على حالهم لكن مع دفع الجزية
والتزول عند حكم الإسلام، أما غيرهم فلا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف، فهم يلتزمون
بأحكام الإسلام ويقبلونه مرغمين لكن هذا لا يعني قسره على القناعة القلبية به كما
تقدم، وكما قال بعض السلف: فأنت تملك أن تدخل الحصان الماء ولكن لا تملك أن
تجبره على الشرب منه، إذا ليس فيما نقلته لك عن ابن كثير وغيره من المفسرين تأييد
لقول من يقول بالتفويض كما سيأتي.

(١) انظر تفسير الطبري ٣/١٨ (وهو ما لم يذكر غيره السمرقندي، وهو كذلك في الجلالين،
وهو ما اكتفى به مقاتل وابن عجيبة وصاحب المنتخب وصاحب الوجيز وغيرهم وسيأتي
مزيد بيان لهذه المسألة لأنها محور البحث)

(٢) وهو ما قاله النيسابوري.

(٣) قال الراغب: الغي جهل من اعتقاد فاسد، وذلك أن الجهل قد يكون من كون الإنسان
غير معتقد اعتقاداً لا صالحاً ولا فاسداً وقد يكون من اعتقاد شيء فاسد وهذا النحو الثاني =

قوله تعالى ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ قال الإمام ابن كثير: أي من خلع الأنداد والأوثان وما يدعو إليه الشيطان من عبادة كل ما يعبد من دون الله ووحده الله وشهد أن لا إله إلا هو ﴿فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ (٢)(١) قال الطبري "العروة في هذا المكان: مثل الإيمان الذي اعتصم به المؤمن" (٣)

وقال ابن كثير: معنى "فقد استمسك بالعروة الوثقى" أي فقد ثبت في أمره

= يقال له غي (٣٦٩)

(١) انظر تفسير ابن كثير (٢٠٧).

(٢) قال في الصحاح (طغا): طغا يطغى ويطغو: أي جاوز الحد، وقال أبو حيان رحمه الله: بناء الطاغوت بناء مبالغة، من طغى يطغى وحكى الطبري يطغو، إذا جاوز الحد بزيادة عليه، ووزنه الأصلي: فعلوت، فجعلت اللام مكان العين، والعين مكان اللام "طوغوت" ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار "طاغوت"، وقال الراغب "طغى": والطاغوت عبارة عن كل متعبد وكل معبود من دون الله ويستعمل في الواحد وفي الجمع، وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: معنى الطاغوت: كل ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع، والطواغيت كثيرون ورؤوسهم خمسة: إبليس لعنه الله ومن عبد من دون الله وهو راض، ومن دعا الناس لعبادة نفسه ومن حكم بغير ما أنزل الله، انظره في هامش تفسير القرطبي ٢/٢٤٠، قلت: وجملة ما ورد عن المفسرين في المراد بالطاغوت في الآية: أنه الشيطان، قاله عمر رضي الله عنه وجاهد والضحاك وقتادة والسدي رحمهم الله، وقال أبو العالية: هو الساحر، وقال ابن جبير هو الكاهن، انظر الأقوال مسندة في تفسير الطبري ١٨/٣ - ١٩، قال ابن كثير ٢٠٧ مرجحاً الأول: وتفسير الطاغوت بالشيطان قوي جداً فإنه يشمل كل شر كان عليه أهل الجاهلية من عبادة الأوثان والتحاكم إليها والاستنصار بها.

(٣) تفسير الطبري ٢٠/٣ وقال الراغب ص ٣٣٢ (عري) والعروة ما يتعلق به.

واستقام على الطريقة المثلى "لانقسام لها" ^(١) قال الطبري: أي لا انكسار لها، أي للعروة، أي فقد اعتصم من طاعة الله بما لا يخشى مع اعتصامه خذلانه إياه، كالمستمسك بالوثيق من عرى الأشياء، التي لا يخشى انكسار عراها ^(٢).
وقال ابن كثير: معناه فقد استمسك من الدين بأقوى سبب، وشبه ذلك بالعروة القوية التي لا تنفصم، ^(٣) "والله سميع عليم" أي سميع لأقوال عباده عليم بما أخفته كل نفس لا ينكتم عليه سر، ولا يخفى عليه أمر ^(٤).



(١) تفسير ابن كثير ص ٢٠٧.

(٢) تفسير الطبري ٢٠/٣.

(٣) تفسير ابن كثير ٢٠٧ وقد ذكر رحمه الله تعالى جملة ما ورد عن المفسرين في معنى "العروة الوثقى" فمنهم من قال المراد بها الإسلام، ومنهم من قال: الإيمان، ومنهم من قال: شهادة أن لا إله إلا الله. وقيل القرآن وقيل الحب في الله والبغض في الله، قال ابن كثير رحمه الله مديلاً: وكل هذه الأقوال صحيحة، وقال الجوهري "فصم" فصم الشيء كسره من غير أن يبين، تقول فصمه من باب: ضرب فانفصم، والانقسام الانكسار.

(٤) انظر تفسير الطبري ٢١/٣.

المبحث الثاني: دراسة أقوال المفسرين

في معنى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ مع بيان الراجح من الأقوال

وتحته تمهيد وثلاثة مطالب.

التمهيد:

ما ورد عن المفسرين في معنى الآية وبيان من عناه الله في الآية بأنه لا يكره من حيث الجملة: لخص المتأخرون جملة ما ورد عن المفسرين في هذه الآية، وقد بينوا أن ما ورد عنهم في الجملة يؤول إلى قولين، منهم من يرى العموم، أي من أخبر الله تعالى أنه لا يكره في الدين يعم أهل الكتاب وغيرهم، أي لا يكره أحد على الدخول في الإسلام مطلقاً، والآية حينئذ منسوخة بآيات القتال، ومنهم من يرى الخصوص، أي أن من ذكر الله تعالى أنه لا يكره في الدين يراد به أهل الكتاب ومن في حكمهم إذا قبلوا الجزية، أما من لم يكن له كتاب أو شبه كتاب فلا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف^(١) والآية حينئذ محكمة، وعند تدقيق النظر يتبين أن الخلاف أشبه ما يكون لفظياً لأن المؤدى واحد، لكن الخلاف وقع فيمن يدخل تحت عموم الآية ومن لا يدخل، وأيضاً تداخل التخصيص مع النسخ.

المطلب الأول: القائلون بأن الآية محكمة

أكثر المفسرين يرون أن هذه الآية محكمة وهو المحكي عن ابن عباس رضي الله عنهما وقال به قتادة وابن جبير والسدي ومجاهد والشعبي وابن زيد والحسن في رواية والضحاك وعطاء رحمهم الله وهو ما نصره الطبري رحمه الله تعالى، وقالوا إن هذه أنزلت في خاص، ولا مانع من إجرائها على العموم في كل

(١) انظر تفسير الشوكاني ٣٤٩/١ وتفسير الألوسي ١٣/٢.

ما انتظمته، والأكثر على أنها نزلت في الأنصار أو في خاص منهم، كان لهم أولاد قد هودوهم أو نصرّوهم فلماء جاء الإسلام أرادوا إكراههم عليه فنهاهم الله عن ذلك حتى يكونوا هم الذين يختارون دين الإسلام، وبه يقول ابن عباس: قال: كانت المرأة تكون مقلاة^(١) فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تمّوده، فلما أجليت بنو النضير كان فيهم من أبناء الأنصار فقالوا: لا ندع أبناءنا، فزلت^(٢)، وبناءً على هذا القول فالآية كما تقدم محكمة غير منسوخة، إذاً فهي من العام المخصوص، فالذين عناهم الله تعالى بأنهم لا يكرهون هم أهل الكتاب والنجوس وكل من جاز إقراره على دينه المخالف لدين الحق وأخذ الجزية منه، وقد جزم بهذا الإمام الطبري رحمه الله تعالى، إذ يقول في معرض رده للقول بالنسخ قال: ما كان ظاهره العموم من الأمر والنهي وباطنه الخصوص فهو من الناسخ والمنسوخ بمعزل، فلا يعتبر ناسخاً إلا ما رفع حكم المنسوخ بالكلية، إذ يمكن أن يقال: لا إكراه في الدين لأحد ممن أخذت منه الجزية، وكان المسلمون جميعاً قد نقلوا عن نبيهم ﷺ أنه أكره على الإسلام قوماً فأبى أن يقبل منهم إلا الإسلام وحكم بقتلهم إن امتنعوا منه وذلك كعبدة الأوثان من مشركي العرب وكالمترد ومن في حكمهم، وأنه قد ترك إكراه آخرين على الإسلام بقبول

(١) المقالات بكسر الميم، مشقة من القلت، وهو الهلاك وعليه فالتاء فيه أصلية، وليست هاء التانيث، وورد: مقلّى كما هو في رواية عند الطبري عن ابن عباس فتكون مقلاة: مفعلة من قلى إذا أبغض، انظر هامش تفسير الطبري ١٣/٣.

(٢) انظر تفسير الطبري ١٣/٣ وتفسير القرطبي ١٨٢/٣، وذكره الرأحدي ص ٥٨ ومجملته من الروايات المتقاربة عن مفسري السلف، قال النحاس مؤيداً لهذا القول: وهذا أولى الأقوال، يشير إلى قول ابن عباس المتقدم في سبب النزول، لصحة الإسناد ومثله لا يؤخذ بالرأي، فلما أخرج: أن الآية نزلت في كذا وجب أن يكون أقوى الأقوال... كما في الناسخ والمنسوخ له ص ٨٠.

الجزية منهم وذلك كأهل الكتابين ومن أشبههم^(١).

إذا يرى هؤلاء أن المعنى: لا إكراه في الدين لأحد ممن حل قبول الجزية منه ورضي بحكم الإسلام، ويرون أن نزول الآية في خاص لا يمنع أن يعم حكمها كل من جانس الحكم الذي نزلت فيه، قال الطبري رحمه الله تعالى: فالذين نزلت فيهم الآية إنما كانوا قوماً دانوا بدين أهل التوراة فنهى الله عن إكراههم على الإسلام وأنزل بالنهي عن ذلك آية يعم حكمها غيرهم^(٢). وقال الجصاص: نزول الآية على سبب خاص غير مانع من اعتبار عمومها في سائر ما انتظمته، لأن الحكم للفظ لا للسبب إلا أن تقوم الدلالة على وجوب الاختصار على سببه^(٣).

قلت: ويندرج تحت هذا القول وهو أن الآية محكمة قول من قال المعنى: لا تقولوا لمن دخل في الدين بعد الحرب إنه دخل مكرهاً لأنه إذا رضي بعد الحرب وصح إسلامه فليس بمكره، ومعناه لا تنسبوهم إلى الإكراه، ونظيره قوله

(١) وقد حزم بإحكام الآية أيضاً ابن العربي في إحكام القرآن ٣١٠/١ يقول: قوله "لا إكراه في الدين" عموم في نفي إكراه الباطل، فأما الإكراه بحق فإنه من الدين قال ﷺ "أمرت أن أقاتل الناس.." متفق عليه أخرجه البخاري في الزكاة باب وجوب الزكاة، ومسلم في الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَقَتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أُنتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ البقرة (١٩٣) وهذا يستدل على ضعف قول من قال إن الآية منسوخة، ومن حزم بإحكام الآية أيضاً مكِّي بن أبي طالب كما في الإيضاح له ص ١٦٢ وتقدم أنه رأي النحاس، وقد ذيل محقق نواسخ القرآن لابن الجزري الكتاب بجدول للناسخ والمنسوخ ولم يذكر عن أحد من ألف في الناسخ والمنسوخ أنه قد عد هذه الآية من المنسوخ.

(٢) انظر تفسير الطبري ١٣/٣.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١٢٢/١.

تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا...﴾^(١) والآية على هذا خبر، مفادها: ليس من الدين ما ظهر على جهة الإكراه وإنما الدين ما تواطأ عليه القلب واللسان^(٢)، ويندرج تحته أيضاً قول من قال: إن الآية نزلت في السبي متى كانوا أهل كتاب فلا يجوز إجبارهم على الإسلام^(٣). وهذا القول والذي قبله اللذان يندرجان تحت القول بالإحكام هما كالتخريج لما يظهر من تعارض بين منطوق الآية وبين ما صح عنه أنه أكره أقواما على الإسلام ولم يقبل منهم غيره وهو ما أيد به القائلون بالنسخ مذهبهم، والآية على هذين القولين خبر محض، كما قاله القاسمي^(٤) وسيأتي له مزيد بيان.

المطلب الثاني: القائلون بأن الآية منسوخة

وهو ما حكاه الطبري عن ابن مسعود رضي الله عنه وعن زيد بن أسلم^(٥)، والنفي في الآية ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ على هذا القول بمعنى النهي^(٦)،

(١) النساء (٩٤) وهذا قول ابن الأنباري كما في نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ٢١٧ ونحوه قول الزجاج كما في المعاني ١٣٣/١ وقد عده ابن الجوزي أحد الوجهين للقول بأن الآية محكمة قال الأول: أن الآية من العام المخصوص، والثاني: أن المراد به ليس الدين ما يدين به في الظاهر على جهة الإكراه عليه ولم يشهد به.

(٢) انظر زاد المسير لابن الجوزي .

(٣) حكاه القرطبي ١٨٢/٣ ولم يعزه.

(٤) انظر تفسير القاسمي ٣/٣٢٥ -

(٥) انظر تفسير الطبري / وزاد القرطبي ١٨٢/٣ نسبته إلى الشعبي والحسن وحكاه ابن الجوزي في نواسخ القرآن ص ٢٢٠ مسنداً عن الضحاك والسدي وسليمان بن موسى، وحكاه أبو حيان ٦١٥/٢ عن قتادة في رواية.

(٦) انظره في تفسير القاسمي ٣/٣٢٤ وقال وهو ما ذهب إليه كثير في تأويل الآية.

وعلى هذا القول فالآية الكريمة من آيات المودعة التي نسختها آية السيف^(١)، حكى الطبري عن جمع من المفسرين قالوا: أمر رسول الله ﷺ بقتال أهل الأوثان ولم يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، وما استدلوا به أيضاً: لأن هذه الآية نزلت قبل الأمر بالقتال ثم نسخت بآية السيف^(٢).

المطلب الثالث: المناقشة وبيان الراجح

فأنت ترى أن القائلين بأن الآية محكمة يرونها في خاص أو من العام المخصوص، فالنبي ﷺ أقر أقواماً على دينهم المخالف لدين الحق، ولم يقبل من آخرين إلا الإسلام، لكنهم يرون أن هؤلاء الذين لم يقبل منه النبي ﷺ إلا الإسلام لا يدخلون في عموم الآية أصلاً، لأنها عندهم من العام المخصوص كما تقدم عن الطبري، فالتأويل عندهم: لا إكراه في الدين ممن حل قبول الجزية منه ومن في حكمه لا مطلقاً، بينما يرى أصحاب الرأي الثاني القائلون بالنسخ تعارضاً بين منطوق هذه الآية الكريمة التي ظاهرها النهي عن إكراه الناس على الدخول في الإسلام وبين ما تواتر عنه ﷺ أنه أكره المشركين وأهل الأوثان على الدخول في الإسلام أو السيف ومن ثم يرون أن الآية منسوخة، ويلتقون مع الفريق الأول أن من الناس من لم يقبل منه الرسول ﷺ إلا الإسلام أو السيف، لكن الفرق بين القولين أن الذين يرون أن الآية محكمة فهي عندهم من العام المخصوص، وليس في الآية دليل على الكف عن قتال المشركين وعبداء الأوثان

(١) وهي قوله تعالى ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ أَشْبُهُ الْحَرَمِ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(٢) كما في نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ٢٢٠ وتقدم أنه قول الضحاك والسدي وقادة.

إن لم يقبلوا الدخول في الإسلام، وإنما يستدل بأدلة أخرى على لزوم قتالهم، والذين قالوا بالنسخ يرون أن عموم الآية يشمل أهل الكتاب وغيرهم لكن خص من عموم الآية أهل الكتاب ورفع حكمها عن سواهم.

الترجيح: من خلال عرض القولين السابقين يتبين أن القول الأول يؤول إلى قصر النص على سبب نزوله، وهذا خلاف القاعدة المقررة وهي أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، كذلك ظاهر الآية يقتضي العموم لأن النكرة في سياق النفي " لا إكراه " وتعريف " الدين " يفيدان العموم. أما القول الثاني فيشكل عليه ما تقرر أن الناسخ لا يكون ناسخاً إلا إذا رفع الحكم المنسوخ بالكلية، أما إذا رفع بعض أفراد العام وبقي البعض الآخر فهذا كما يقول الإمام ابن كثير رحمه الله عن الناسخ والمنسوخ بمنأى والأشبه على هذا القول ليكون النسخ معتبراً أن يقال: إن هذه الآية قد رفع حكمها بالكلية لا يؤخذ منها الكف عن قتال أهل الكتاب ومن في حكمهم وإنما يستدل على ذلك بفعل النبي ﷺ، تماماً كما قال الأولون: إن قتال المشركين وعبداء الأوثان يؤخذ من فعل النبي ﷺ. وبناءً على ما تقدم: فإن الذي يترجح عندي والعلم عند الله تعالى هو: أن الآية الكريمة من العام المخصوص فهي تشمل أهل الكتاب وغيرهم لكن خص من عمومها المشركون وعبداء الأوثان فإنهم يقاتلون على الإسلام إن لم يقبلوه، قال الشوكاني رحمه الله تعالى: والراجح أن الآية في السبب الذي نزلت فيه محكمة غير منسوخة، وأما أهل الحرب فالآية وإن كانت تعمهم لأن النكرة في سياق النفي وتعريف الدين يفيدان ذلك والاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لكن قد خص هذا العموم بما ورد من آيات في إكراه أهل الحرب^(١)

(١) انظر تفسير الشوكاني ٣٤٩/١ - ٣٥٠.

المبحث الثالث:

القائلون بالتفويض من الآية والرد عليهم

وتحتة تمهيد ومطلبان:

التمهيد:

دين الإسلام هو خاتمة الشرائع السابقة: إن الله تعالى ختم جميع الشرائع والملل والنحل والأديان السماوية السابقة بدين الإسلام العظيم وهذه الشريعة الحمديدية المباركة قال تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١)، ومن جليل نعمته تعالى على هذه الأمة أن أكمل لها الدين وأتم لها النعمة بمبعث محمد ﷺ فلا يحتاجون إلى دين غير دينهم ولا إلى نبي غير نبيهم، قال الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى: ولهذا جعله الله تعالى خاتم الأنبياء وبعثه إلى الجن والإنس فلا حلال إلا ما أحله ولا حرام إلا ما حرمه ولا دين إلا ما شرعه، وكل شيء أخبر به فهو حق وصدق لا كذب فيه ولا خلف كما قال تعالى ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبْدِلَ لِكَلِمَاتِهِ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٢)، أي صدقاً في الأخبار وعدلاً في الأوامر والنواهي^(٣)، إذ هو جل وعلا وإن كان الكل بتقديره وعلمه سواء الكفر أو الإيمان، لكن الكفر وإن كان مراداً له تعالى قدراً لكنه ليس مراداً له شرعاً، فإنه تعالى لا يرضاه لعباده كما قال تعالى ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ۚ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم

(١) المائدة (٣).

(٢) الأنعام (١١٥).

(٣) تفسير ابن كثير ص ٣٩٤.

مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١﴾ قال قتادة رحمه الله: والله ما رضي الله لعبده ضلالة ولا أمره بها، ولكن رضي لكم طاعته وأمركم بها ونهاكم عن معصيته. (٢) والأدلة على هذا كثيرة معلومة كما قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَإِيسَاءٌ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ (٣) قال ابن كثير: هذا إخبار منه تبارك وتعالى بأنه لا دين عنده يقبله من أحد سوى الإسلام، فمن لقي الله عز وجل بعد بعثة محمد ﷺ بدين على غير شريعته فليس بمقبل كما قال تعالى ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٤)، قلت: والسنة مؤازرة للقرآن في هذا المعنى، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال ﷺ "والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار" (٥)، إذا تبين هذا فاعلم أن الله تعالى لم يفوض إلى الناس أمر الإيمان والكفر ولم يترك لهم الحرية في اختيار ما شاءوا من الملل

(١) الزمر (٧).

(٢) انظره والذي قبله في الدر المنثور ٦٠٤/٥، ونقل عن عكرمة أيضاً قال: لا يرضى لعباده المسلمين الكفر.

(٣) آل عمران (١٩)

(٤) آل عمران (٨٥) وانظر تفسير ابن كثير ص ٢٣٤.

(٥) رواه مسلم كتاب الإيمان باب (٧٠) وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ، قال النووي: وقوله "لا يسمع بي أحد من هذه الأمة" أي ممن هو موجود في زماني وبعدني إلى يوم القيامة، فكلهم يجب عليه الدخول في طاعته، وإنما ذكر اليهودي والنصراني تنبيهاً على من سواهما، وذلك لأن اليهود والنصارى لهم كتاب، فإذا كان هذا شأنهم مع أن لهم كتاباً فغيرهم ممن لا كتاب له أولى، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٣٦٤/١.

والنحل من شاء آمن ومن شاء كفر، بل المرضي عند الله تعالى هو الإسلام لا غير، وما يفهم منه التخيير من النصوص فإنه محمول على الوعيد والتهديد.

المطلب الأول: القائلون بالتفويض ودليلهم

هذا وقد نقل عن بعض المفسرين أنه قد أخذ من هذه الآية ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ دليلاً على التفويض بالإيمان، كما قد ذكر جملة من المفسرين عن بعض المعتزلة من أمثال أبي مسلم والقفال وبه يقول الزمخشري قالوا: إن الله تعالى ما بنى أمر الإيمان على الإجبار والقسر وإنما بناه على التمكين والاختيار، قال أبو حيان: وهو لائق بأصول المعتزلة ^(١)، واستدلوا: لما ذهبوا إليه بأنه تعالى لما بين دلائل التوحيد بياناً شافياً قاطعاً للعذر وبعده لم يبق للكفار عذر في الإقامة على الكفر إلا أن يقسروا على الإيمان ويجبروا عليه وذلك مما لا يجوز في دار الابتلاء، إذ في القهر والإكراه على الدين بطلان معنى الابتلاء والامتحان ونظير هذا قوله تعالى ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ۚ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ ۚ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ ^(٢)

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ ^(٣) قال الزمخشري عند قوله تعالى ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ﴾ قال: أي لو شاء لقسرهم على الإيمان ولكنه لم يفعل

(١) انظره في البحر المحيط ٦١٥/٢ وذكره الرازي ١٣/٧ وتابعهما بذكره جملة من المفسرين

كالفاسمي وابن عاشور .

(٢) الكهف (٢٩)

(٣) يونس (٩٩)

وبنى الأمر على الاختيار^(١) وقال الرازي: ومما يؤيد هذا القول أنه تعالى قال بعد هذه الآية أي ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ قال بعدها ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾، يعني ظهرت الدلائل ووضحت البيّنات ولم يبق بعد هذا إلا طريق القسر والإلجاء والإكراه وذلك غير جائز لأنه ينافي التكليف^(٢)، قلت: ولو بني الأمر على الاختيار كما يقوله هؤلاء لآل ذلك إلى تعطيل الدعوة والبيان ونصب الأدلة والزجر والتخويف من الكفر إذا كان الناس يهتدون إلى الحق بمجرد عقولهم، وهذا الذي ذهبوا إليه مردود وهو خلاف ما فهمه السلف من هذه الآية.

المطلب الثاني: أقوال الحققين في الرد على القائلين بالتفويض

وهذا الذي ذهب إليه القائلون بالتفويض، وإن كان له حظ من جهة النظر، وقد بدأ به الكثير من المفسرين، وهو صحيح من جهة أن الله تعالى أنزل الكتب وأرسل الرسل ونصب الأدلة على الحق، وأظهر البيّنات، فمع هذا الوضوح من أراد الله تعالى هدايته فقد وضع أمامه الحق فما عليه إلا القبول والإذعان ومن أراد الله تعالى إضلاله فقد قامت عليه الحجة، وقد تقدم قول الإمام ابن كثير رحمه الله: من هداه الله للإسلام وشرح صدره ونور بصيرته دخل في الدين على بينة ومن أعمى الله قلبه وختم على سمعه وبصره فإنه لا يفيد الدخول في الدين مكرهاً مقسوراً.

قلت: لكن في الحقيقة لا تسلم النتيجة التي توصل إليها القائلون بالتفويض من جهة ترك الحرية للناس في باب الاعتقاد، فقد بين أهل التحقيق

(١) كما في تفسيره، ٦١٦/٢.

(٢) انظر تفسير الرازي ١٣/٧.

بطلان هذا القول أي الاستدلال من الآية الكريمة ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ على التفويض وحرية الاعتقاد، قال الإمام الطبري رحمه الله عند قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾^(١) قال: معناه فإن شئتم فآمنوا وإن شئتم فاكفروا، فقد أعد ربكم على كفركم به ناراً أحاط بكم سرادقها، وإن آمنتكم وعملتم بطاعته فإن لكم ما وصف لأهل طاعته، ثم أسند رحمه الله عن ابن عباس رضي الله عنهما عند هذه الآية قال: من شاء الله له الإيمان آمن ومن شاء له الكفر كفر، وهو قوله تعالى ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(٢) إلى أن قال الطبري رحمه الله: وليس هذا بإطلاق من الله تعالى الكفر لمن شاء والإيمان لمن أراد وإنما هو قيد وعيد بدلالة قوله تعالى ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾^(٣)، ثم أسند رحمه الله تعالى عن جملة من مفسري السلف قالوا: إن الآية لا دليل فيها لمن يقول بالتفويض، فعن مجاهد قال: وعيد من الله تعالى، وعن ابن زيد قال: في هذه الآية ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ وفي قوله ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^(٤) قال: هذا كله وعيد وليس مصانعة ولا مراعاة ولا تفويضاً^(٥)، وأيد هذه الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى بقوله: وهذه من باب التهديد والوعيد الشديد^(٦).

(١) الكهف (٢٩).

(٢) الإنسان (٣٠).

(٣) الكهف (٢٩).

(٤) فصلت (٤٠).

(٥) انظر تفسير الطبري (٢٣٧/٩ - ٢٣٨) وهو في الدر المنثور ٩ / ٥٢٦.

(٦) انظر تفسير ابن كثير ص ٨١٠.

وقال العلامة الشنقيطي رحمه الله تعالى: ظاهر الآية ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ بحسب الوضع اللغوي التخيير بين الإيمان والكفر، ولكن المراد من الآية الكريمة ليس التخيير وإنما المراد بها التهديد والتخويف، والتهديد بهذه الصيغة التي ظاهرها التخيير أسلوب من أساليب اللغة العربية، والدليل من القرآن الكريم على أن المراد في الآية التخويف والتهديد أنه اتبع ذلك بقوله: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ وهذه أصرح دليل على أن المراد التهديد والتخويف، إذ لو كان التخيير على بابه لما تواعد فاعل أحد الطرفين المخير بينهما بهذا العذاب الأليم وهذا واضح كما ترى... إلى أن قال رحمه الله: أما قوله تعالى ﴿.. أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(١) فمعناه: التسلية للداعي كما قال تعالى ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرْتَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾^(٢)، وليس النهي عن دعوة الناس وإدخالهم في الدين، وقد بين تعالى في هذه الآية أن من لم يهده الله فلا هادي له ولا يمكن لأحد أن يقهر قلبه على الانشراح للإيمان إلا إذا أراد الله تعالى به ذلك، وقد أوضح تعالى هذا المعنى في آيات كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٣)، والظاهر أن هذه الآية ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٤) غير

(١) يونس (٩٩)

(٢) فاطر (٨)

(٣) المائدة (٤١).

(٤) يونس (٩٩).

منسوخة، وأن معناها أنه لا يهدي القلوب ويوجهها إلى الخير إلا الله تعالى، وأظهر دليل على ذلك أنه أتبعه بقوله: ﴿وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَجَعَلَ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(١)

قلت: وبناءً على ما تقدم من نقول عن بعض المحققين يتبين أن هذه الآية الكريمة أي ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ وغيرها من الآيات التي في معناها إنما يؤخذ منها أنه تعالى الفعال لما يريد والهادي من يشاء المضل لمن يشاء لعلمه وحكمته وعدله لا دليل فيها على التفويض^(٢)

إذا تبين لك خطأ من استدل بهذه الآية الكريمة ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ على أن أمر الإيمان والكفر مبناه على الاختيار وأنه قد فوّض للمكلفين ليختاروا ما يشاؤون.



(١) انظره بتوسع في أضواء البيان ٢ / ٤٩٢ .

(٢) انظر نحوه في تفسير ابن كثير ص ٨١٠ .

الخلاصة

الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له جزيل الهبات رفيع الدرجات إله جميع الكائنات، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خير من أظلمت السماء وحملت الغبراء صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه الأتقياء وعلى من سار على نهجهم وسلك سبيلهم إلى يوم اللقاء، وبعد:

فقد يسر الله تعالى بمنه وجوده إتمام هذا البحث الذي هو عبارة عن جهد مقل، وقد توصلت من خلاله إلى ما يلي:

- ليس في الآيات الكريمة التي فيها بيان حكمته تعالى في إضلال من شاء من عباده بعدله ليس فيها دليل على ترك دعوة الناس إلى الدين الحق، أو التهوين من شأن الكفر والردة أو تجميع العقيدة أو التوسع بإطلاق الحرية بلا ضوابط شرعية وقواعد مرعية.

- لقد قام الدليل على أنه لا يكره أحد في دين الإسلام بحيث يلزم إلى القناعة القلبية، لأنه دين بين واضح جلّي براهينه واضحة معاملة. فمن هداه الله تعالى له وأراد به خيراً وشرح صدره ونور بصيرته دخل فيه على بينة ومن أعمى الله قلبه وختم على سمعه وبصره فإنه لا يفيد الدخول في الإسلام مكرهاً مقسوراً، غير أنه يلتزم بأحكام الإسلام ظاهراً.

- جملة الأقوال الواردة في قوله تعالى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ تؤول إلى قولين قول بأن الآية محكمة وقول بأنها منسوخة، وتوجيه الآية عند من يرى أن قوله ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ خبر محض: أي لا يتصور الإكراه في الدين لوضوح الدلائل والبيّنات على أنه دين حق... بينما التوجيه عند من يرى أن الآية تؤول إلى النهي: أي لا تكرهوا أحداً على الدخول في دين الإسلام، وتوجيهه ما يأتي:

- يرى القائلون بالإحكام أن الآية نزلت في خاص وهم أهل الكتاب ومن في حكمهم، فإنهم يقرون على دينهم مقابل دفع الجزية، أما من صح عن رسول الله ﷺ أنه لم يقبل منهم إلا الإسلام كالمشركين وعبداء الأوثان فيروهم لا يدخلون في عموم الآية أصلاً، وهذا لا يساعده اللفظ الذي يفيد العموم، وهو كذلك يؤول إلى قصر النص على سبب نزوله، والقاعدة المقررة إجراء العموم على ظاهره ما لم يرد ما يفيد الخصوص.

- يرى القائلون بالنسخ أن الآية عامة تشمل جميع الطوائف ولما عارض هذا العموم ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه أكره أقواماً على الإسلام ولم يقبل منهم غيره يرون أن الآية قد رفع عموم حكمها وخص من هذا العموم أهل الكتاب، لكن هذا غير مسلم من جهة أن الناسخ لا يعد ناسخاً ما لم يرفع الحكم المنسوخ بالكلية، وما عدا ذلك فإنه تخصيص وليس نسخاً.

- الراجح والعلم عند الله هو أن الآية في السبب الذي نزلت فيه محكمة غير منسوخة، وأن عمومها يشمل أهل الكتاب وغيرهم لكن خص المشركون وعبداء الأوثان من العموم بفعل الرسول ﷺ، إذ أفاض الآية من العام المخصوص.

- قام الدليل على أن الله تعالى ختم جميع الأديان والملل والنحل والشرائع السابقة بهذا الدين القويم ولم يرض من أحد ديناً سواه، وأنه تعالى لم يفوض إلى الناس أمر الإيمان والكفر ولم يترك لهم الحرية في اختيار ما يشاؤون، وما يفهم منه التخيير فهو محمول على الوعيد والتهديد.

- لا يسلم ما تناقلته كتب التفسير عن بعض المعتزلة أنهم يرون أن في هذه الآية دليلاً على التفويض، وما استدلوا به من أدله لا تدل على المدعى، بل قد بين أهل التحقيق أنه لا دليل على التفويض من هذه الآية ولا من غيرها مما استدلوا به، بل كل ما يفهم منه التخيير فإنه محمول على الوعيد والتهديد كما

أشير إليه، والآيات التي فيها بيان شيء من حكمته تعالى في إضلال من شاء من عباده بعدله ليس فيها إقرار الناس على معتقداتهم.. وإنما هي محمولة على التسلية للداعي وبيان أن من لم يرد الله هدايته فلا هادي له ﴿...مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾^(١)

وبعد: فهذا ما يسر الله تعالى كتابته في هذا الموضوع، فإن كان صواباً فمن الله تعالى وإن كان خطأ فمن الشيطان، وأستغفر الله تعالى مما وقعت فيه من الخطأ والتقصير، ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين.



(١) الكهف (١٧)

فهرس المصادر والمراجع

١. أحكام القرآن الكريم لأبي بكر بن العربي، بتحقيق وتعليق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية
٢. أحكام القرآن الكريم للجصاص دار الكتب العلمية ط الأولى .
٣. أسباب النزول للواحدي دار المعرفة .
٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن بالقرآن للعلامة الشنقيطي - دار المعرفة .
٥. الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لمكي بن أبي طالب طبعة جامعة الإمام بتحقيق أحمد حسن فرحات .
٦. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي المكتبة التجارية بعناية عرفات حسونة .
٧. التحرير والتنوير لابن عاشور الدار التونسية للنشر.
٨. التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب للفخر الرازي، دار الكتب العلمية.
٩. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي دار الكتب العلمية .
١٠. جامع البيان عن تأويل أي القرآن للإمام الطبري طبعة دار الفكر.
١١. الدر المنثور في التفسير المأثور لجلال الدين السيوطي دار الفكر.
١٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي دار الفكر.
١٣. زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج ابن الجوزي دار الفكر .
١٤. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار دار العلم.
١٥. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير للشوكاني تحقيق د. عبد الرحمن عميره، دار الوفاء ودار الأندلس.

١٦. الكشف عن حقائق التأويل الزمخشري، دار المعرفة.
١٧. محاسن التأويل للشيخ جمال الدين القاسمي، دار الفكر.
١٨. معاني القرآن وإعراجه للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي عالم الكتب.
١٩. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني تحقيق محمد سيد كيلائي، دار المعرفة.
٢٠. الناسخ والمنسوخ للنحاس .
٢١. نواسخ القرآن لابن الجوزي بتحقيق الملباري، طبع الجامعة الإسلامية .



فهرس الموضوعات

المقدمة	١٣
سبب اختيار الموضوع:	١٣
خطة البحث:	١٥
المبحث الأول: عرض موجز للتفسير التحليلي للآية الكريمة	١٧
المطلب الأول: توجيه الأقوال في معنى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾:	١٧
المطلب الثاني: شرح مفردات الآية الكريمة بإيجاز	١٩
المبحث الثاني: دراسة أقوال المفسرين	٢٢
المطلب الأول: القائلون بأن الآية محكمة	٢٢
المطلب الثاني: القائلون بأن الآية منسوخة	٢٥
المطلب الثالث: المناقشة وبيان الراجح	٢٦
المبحث الثالث: القائلون بالتفويض من الآية والرد عليهم	٢٨
المطلب الأول: القائلون بالتفويض ودليلهم	٣٠
المطلب الثاني: أقوال المحققين في الرد على القائلين بالتفويض	٣١
الخاتمة	٣٥
فهرس المصادر والمراجع	٣٨
فهرس الموضوعات	٤٠

